تكييف تطبيقات النظام المحاسبي الموحد مع معايير الإبلاغ المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم وانعكاسه على جودة المعلومات المحاسبية دراسة ميدانية على عينة من المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في محافظة دهوك

م.م. رائد جاسم مجيد
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة دهوك
raid.majeed@uod.ac

م. يونس عبدالكريم أحمد
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة دهوك
younus1973d@uod.ac

م. يونس محمد خلف
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة دهوك
Younismohammad81@gmail.com

المستخلص:

تسعى معظم المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في العراق الى أعداد قوائمها المالية وفقا للمتطلبات النظام المحاسبي الموحد إلا ان محدودية المعالجات المحاسبية ومتطلبات الافصاح في النظام المحاسبي الموحد بخصوص تلك المنشآت مع عدم وجود قواعد محاسبية محلية خاصة بها يضعف او يقلل دور تلك المنشآت في توفير معلومات تمتاز بالجودة العالية، ويكون لها انعكاسات سلبية واضحة في كفاءة المهنة المحاسبية بشكل عام وجدوى النظام المحاسبي المطبق فيها على وجه الخصوص ومن ثم تأثير تلك المنشآت في النمو الاقتصادي المحلي. ويهدف البحث في بيان امكانية تطبيق معايير الابلاغ المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في مثل هذه النوعية من المنشآت في دهوك وتسليط الضوء على الصعوبات التي تواجه عملية التطبيق ومن ثم تقديم توصيات ومقترحات تساعد في تطبيق معايير الابلاغ المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في المحافظة.

في هذا السياق فقد تم تبني منهج الدراسة الميدانية عن طريق توزيع الاستبانات على المحاسبين العاملين في عينة من تلك المنشآت لبيان مدى مساهمة تبني معايير الابلاغ المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم في تكييف تطبيقات النظام المحاسبي الموحد ليتلاءم مع طبيعة تلك المنشآت وبالتالي انعكاسها على جودة المعلومات المحاسبية باستخدام البرنامج الاحصائي SPSS لقياس العلاقة بين المتغيرات.

وتوصلت الدراسة من خلال التحليل الاحصائي الى أن هناك علاقة ارتباط وتأثير احصائية موجبة ذات دلالة معنوية بين معايير الابلاغ المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم كمتغير مستقل وتطبيقات النظام المحاسبي الموحد كمتغير وسيط وجودة المعلومات المحاسبية كمتغير تابع.

الكلمات المفتاحية: معايير الابلاغ المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، النظام المحاسبي الموحد، جودة المعلومات المحاسبية.

Adapting the applications of the unified accounting system with financial reporting standards for small and medium-sized enterprises and it's reflection on the accounting information quality

A field study on selected group of small and medium-sized enterprises in Duhok

Assist. Lecturer: Raid Jasim Majeed
College of Administration and Economics
University of Duhok

Lecturer: Younis Abdulkarim Ahmed
College of Administration and Economics
University of Duhok

Lecturer: Younis Mohammad Khalaf
College of Administration and Economics
University of Duhok

Abstract:

Most of small and medium-sized enterprises (SME) seek to prepare their financial statements in accordance with the requirements of the unified accounting system. But that the limited of accounting treatments and disclosure requirements in the unified accounting system with respect to these enterprises with the lack of local accounting rules leads to have weakens or reduces the role of these enterprises in providing information of high quality. As a result، this reflects negative repercussions in the efficiency of the accounting profession in general and the presence of an improper accounting system in those enterprises in particular and therefore their impact on local economic growth.

The research aims to know the reality of applying financial reporting standards for small and medium-sized enterprises in such type of enterprises in Dohuk and highlight the difficulties facing the process of applying financial reporting standards for small and medium-sized enterprises in Duhok. Finally، recommendations and proposals are built to help implement financial reporting standards for small and medium-sized enterprises in Duhok.

In this context، the field study approach was adopted, through of questionnaire distributed to accountants are working in (SME) in Duhok. To show the extent to which the adoption of financial reporting standards for small and medium-sized enterprises contributes to adapting the applications of the unified accounting system to be applicable with the nature of those enterprises and thus their reflection on the quality of accounting information. Using the (SPSS) to test the relationship between the variables.

The study concluded that there is a positive correlation and impact relationship with positive significant between the financial reporting standards for small and medium-sized enterprises as an independent variable and the applications of the unified accounting system as mediator variable and the quality of accounting information as dependent variable.

Keywords: financial reporting standards for small and medium-sized enterprises, Unified accounting system, Accounting information quality.

١. المقدمة

للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم دور ايجابي في البلدان النامية، من حيث توفير فرص عمل لجميع الفئات الإجتماعية بما يسهم في زيادة الدخل وتحقيق الاكتفاء الذاتي جزئياً أو كلياً لبعض السلع والخدمات التي يحتاجها المجتمع، وتنتشر المشاريع الصغيرة في مجالات التجارة والصناعة والخدمات وغيرها من القطاعات الاقتصادية وتشجيع التوظيف الذاتي ونشر المعرفة إلى جانب تميزها بالتجاوب السريع مع المتغيرات مع نسبة قليلة من المخاطرة، وتتجه بعض الدول لتنمية المشروعات الصغيرة من خلال إعداد استراتيجية متكاملة لمحاربة الفقر والبطالة وزيادة الإنتاجية.

ولأهمية تلك المنشآت قام مجلس معايير المحاسبية الدولية IASB بصياغة معايير تنسجم مع اهداف تلك المنشآت للوصل الى معلومات تتماز بالجودة العالية لذا جاءت هذه المعايير لتخفف من متطلبات القياس والافصاح المطلوبة سابقا حسب إصدارات مجلس المعايير المحاسبية الدولية IASB كما انها تلبي رغبات مستخدمي البيانات المالية لتلك المشروعات، خاصة الدوليين منهم.

٢. منهجية البحث والدراسات السابقة

٢-١. مشكلة البحث: زادت في الآونة الاخيرة اهتمام المنظمات المهنية المختصة بتنظيم المهنة على ضرورة تبني معاييرالابلاغ المالي الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم خاصة في حالة عدم وجود معايير محلية تخدم هذه النوعية من المنشآت وبالاضافة الى عدم ملائمة تطبيقات النظام المحاسبي الموحد مع طبيعة تلك المنشأت. وعليه يمكن صياغة مشكلة البحث بالتساؤل الآتي:

هل ان تكييف تطبيقات النظام المحاسبي الموحد مع معايير الابلاغ المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم ينعكس على جودة المعلومات المحاسبية لتلك المنشآت العاملة في العراق وتحديداً في محافظة دهوك؟

٢-٢. اهداف البحث:

- ❖ معرفة واقع تطبيق معاييرالابلاغ المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في عينة من المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في دهوك.
- ❖ تسليط الضوء على الصعوبات التي تواجه عملية تطبيق معاييرالابلاغ المالي في عينة من المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في دهوك.
- ❖ الوصول الى توصيات ومقترحات تساعد في تطبيق معاييرالابلاغ المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في دهوك.

٢-٣. اهمية البحث: تنبع أهمية هذه الدراسة من تناولها لمشكلة هامة متمثلة في امكانية تطبيق معاييرالابلاغ المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في محافظة دهوك. الأمر الذي يؤدي في نهائيته الى تقليل نطاق الاختلافات في التطبيق العملي بين هذه المنشآت مما يحقق الإتساق ويساعد في اجراء المقارنات البينية.

٢-٤. فرضيات البحث:

- ❖ توجد علاقة ارتباط معنوي وذات دلالة احصائية بين متغير معايير الابلاغ المالي الدولي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم ومتغير النظام المحاسبي الموحد.

- ❖ توجد علاقة ارتباط معنوي وذات دلالة احصائية بين متغير معايير الابلاغ المالي الدولي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم وجودة المعلومات المحاسبية.
- ❖ توجد علاقة ارتباط معنوي وذات دلالة احصائية بين متغيري النظام المحاسبي الموحد وبين جودة المعلومات المحاسبية.
- ❖ يوجد تأثير معنوي مباشر ذا دلالة احصائية لمتغير معايير الابلاغ المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في متغير جودة المعلومات المحاسبية.
- ❖ يوجد تأثير معنوي غير مباشر وذا دلالة احصائية للعلاقة لمتغير معايير الابلاغ المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في جودة المعلومات المحاسبية ومن خلال النظام المحاسبي الموحد.

٢-٥. انموذج البحث: يوضح انموذج الدراسة العلاقة بين كل من المتغير المستقل المتمثل بمعايير الابلاغ المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم والمتغير الوسيط المتمثل بتطبيقات النظام المحاسبي الموحد وجودة المعلومات المحاسبية كمتغير تابع وكما في الشكل (١):

الشكل (١): أنموذج البحث

المصدر: اعداد الباحثون.

٢-٦. الدراسات السابقة

- ❖ دراسة (صيام، ٢٠٠٨) بعنوان: انعكاسات تطبيق المعايير المحاسبية الدولية الخاصة بالمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم (SMEs) على بيئة المحاسبة في الأردن حيث هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على انعكاسات تطبيق المعايير المحاسبية الدولية الخاصة بالتقارير المالية للمشاريع الصغيرة ومتوسطة الحجم (SMEs) في الأردن، ودرجة تأييد المحاسبين في تلك المشاريع للالتزام بتطبيق هذه المعايير والمعوقات والصعوبات التي تحد من هذا الالتزام. وكشفت الدراسة عن عدد من النتائج أهمها: ارتفاع درجة تأييد المحاسبين في المشاريع الصغيرة ومتوسطة الحجم في الأردن للإلتزام بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية الخاصة بالتقارير المالية في تلك المشاريع، وقناعتهم بوجود انعكاسات إيجابية من المتوقع تحققها في حال الالتزام بتطبيق تلك المعايير، مع التأكيد على وجود عدد من المعوقات الصعوبات التي تحد من تطبيق تلك المعايير.
- ❖ دراسة ابو زر، (٢٠٠٨) بعنوان: التغيرات المحاسبية والتشريعية والدولية والعالمية في إتساع النظرة الى المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم ومتناهية الصغر، تمت هذه الدراسة للبحث في التغييرات المحاسبية والتشريعية والدولية والعالمية في ظل إتساع النظرة إلى المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم ومتناهية الصغر تضمنت مفاهيم هذه المنشآت، والأهمية والدور الاقتصادي لوجودها، وبينت من هم مستخدمو البيانات المالية لها، ووضحت عناصر التميز بين المنشآت

الصغيرة والمتوسطة والكبيرة الحجم وفكرة وجود معايير المحاسبة الدولية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة وكانت نتائج هذه الدراسة أن هناك طلبة قوية، على الصعيد العالمي.

❖ دراسة المهدلي، (٢٠٠٩)، بعنوان: مدى ملائمة متطلبات مسودة معيار الإبلاغ المالي الدولي المقترح الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم (المنشآت الخاصة)، هدفت هذه الدراسة لتحقيق عدة أغراض أهمها: التعرف على خصائص المنشآت الخاصة (المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم) بشكل عام وفي الأردن بشكل خاص. وكذلك التعرف على مضامين محاضر ومسودات مجلس معايير المحاسبة الدولية الخاصة بمعيار المحاسبة الدولي الخاص بالمنشآت الخاصة (المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم). والتعرف على مدى تقيد النظم المحاسبية المطبقة في المنشآت الخاصة (المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في الأردن بالإطار المفاهيمي للمحاسبة المالية من جهة، ومدى ملائمة متطلبات مسودة معيار الإبلاغ المالي الدولي المقترح الخاص بالمنشآت الخاصة المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم التطبيقه في بيئة المنشآت الخاصة الأردنية. تكونت عينة الدراسة من ٥٠٠ فرد، ٢٠٠ منهم مستخدمون خارجيون والباقي محاسبون من الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وتم استخدام الاستبيان كأداة لجمع المعلومات، ومن خلال نتائج التحليل الإحصائي توصلت الباحثة إلى العديد من النتائج أهمها: أ. تعد متطلبات مسودة معيار الإبلاغ المالي الدولي المقترح الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم ملائمة للتطبيق في بيئة المنشات الخاصة الأردنية. ب. لا توجد معوقات تواجه بيئة المنشآت الخاصة في الأردن.

❖ دراسة (Maingot & Daniel, 2006) بعنوان:

Financial Reporting of Small Business Entities in Canada.

هدفت الدراسة إلى معرفة الأسباب الرئيسة التي تجعل المحاسبين يقومون بإعداد القوائم المالية في الشركات الصغيرة في كندا، والتأكد من وجهات نظر المحاسبين حول نقاط الضعف أو الأعباء التي يمكن أن تحدد إعداد البيانات المالية للمؤسسات الصغيرة، وكذلك الحصول على اقتراحات من المحاسبين حول كيفية تخفيض أعباء إعداد القوائم المالية للشركات الصغيرة وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية: ١. إن الأغراض الرئيسية من البيانات المالية هي للضريبة أولا، وللأغراض المصرفية ثانية ولتقييم الأداء ثالثا. ٢. أن نقاط الضعف في النظام الحالي للتقارير المالية تتمثل بإستغراقه وقتا طويلا وكونه معقدة جدا وباهظ الثمن وغير ملائم ولقد وردت أربعة اقتراحات التخفيف أعباء إعداد القوائم المالية وترتيبها بحسب أهميتها؛ المحاسبين، معايير خاصة، والتنظيم، وتقليل المعايير المحاسبية.

❖ دراسة (Lunge,Caraini & Dastalin, 2007) بعنوان:

New Direction of Financial Reporting within Global Accounting Standards for Small and Medium-Sized Entities.

هدفت هذه الدراسة إلى إعادة النظر، وتحليل الكتابات والدراسات السابقة التي تحدثت عن المشاريع الصغيرة والمتوسطة استنادا الى استبيان أجراه مجلس معايير المحاسبة الدولية، وأثر هذه المعايير الجديدة على المنظمات المهنية. وتوصلت الدراسة إلى أن معايير إعداد التقارير المالية يجب أن تلبي حاجات المستخدمين، لكن لم يتم تعريف معايير المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم مع أن هذه المعايير تخص مجموعة كبيرة من المنشآت التي ترحب بالالتزام بها خاصة مع الفوائد

المتوقعة من تطبيقها، إلا أن ما يثبط هذه المنشآت على تطبيق هذه المعايير هو تعقيدها وكثرة تفاصيل المعيار مما يحتاج إلى جهد لفهمه.

❖ دراسة (Popa, Nistor & Deaconu, 2009) بعنوان:

Analysis of the Stokeholders' needs and their Inference upon financial reports of smes.

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل حاجات ملاك المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم وتحليل أثر احتياجاتهم على القوائم المالية التي تصدرها هذه المنشآت، وعلى الإطار المفاهيمي، ومعايير القياس والاعتراف، وحددت أيضا أصحاب المصالح في هذه المنشآت. وقد كشفت عن هذه المنشآت أنها تعد قوائمها المالية لتكون ملائمة لملاكها، مع الأخذ بعين الاعتبار الموازنة بين التكلفة والمنفعة.

❖ دراسة (Catalin Albu, Nadia Albu, 2010) بعنوان :

The content of the possible IFRS for SMEs implementation in Romania.

هدفت الدراسة إلى مناقشة القضايا ذات العلاقة بتنفيذ المعايير الدولية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، في البيئة الرومانية حيث قام الباحثان بدراسة استطلاعية عن هذا الموضوع، وتوصلوا إلى أنه لا مفر من تطبيق هذه المعايير طالما أن المعايير المحلية المتبعة لا يمكن أن تكون بجودة المعايير المحاسبية الدولية، ولكن من الممكن أن تكون هناك اختلافات في تطبيق هذه المعايير بين البلدان نظرا للاختلاف في خلفياتهم المحاسبية المسابقة وهناك آراء حول تطبيق هذه المعايير، بأنها ستؤثر على التعليم المحاسبي وعلى المهنيين، لكن في رأي الباحثين أن هذه المشاكل يمكن حلها بزيادة جودة التدريس و التدريب المهني المستمر.

❖ دراسة (Matar, M.Nour & Albakri, 2012) بعنوان :

The Disclosure of Information Required in the Financial Statement of SMES: Empirical Case Study of Jordan.

هدفت هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأغراض أهمها: (تعريف المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم، وتحديد المعايير المتعارف عليها في تمييز تلك المنشآت عن المنشآت الكبيرة، إبراز أهمية الدور الذي تلعبه المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم في بناء الاقتصاد الأردني، تحديد طبيعة وحدود الإفصاح عن المعلومات التي يتوجب عرضها في البيانات الماليةالصادرة عن المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم وذلك بالمقارنة مع ما هو عليه الحال في البيانات المالية الصادرة عن المنشآت كبيرة الحجم.

❖ **إسهامة البحث الحالي:** ان اهم ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة هو اجراء دراسة ميدانية مقارنة بين متطلبات النظام المحاسبي الموحد ومتطلبات معايير الابلاغ المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم للوقوف على اهم نقاط الضعف الموجودة في تطبيقات النظام المحاسبي الموحد لتلك المنشآت بالاضافة الى تسليط الضوء على مدى مساهمة تلك المعايير في تحسين جودة المعلومات المحاسبية من خلال تكييف النظام المحاسبي الموحد بتلك المعايير.

٣. المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم

٣-١. المفهوم: من الصعب تحديد تعريف واحد للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم حيث انه يمكننا تصنيف منشأة ما على انها كبيرة الحجم في دولة نامية بينما تعتبر في دولة اخرى من الدول

المتقدمة صغيرة او متوسطة الحجم في الدول المتقدمة، وترى لجنة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية أنه لا يوجد تعريف دولي شامل متفق عليه، وبشكل عام يتم الاستناد في ذلك معيارين رئيسيين هما معيار كمي متمثل في عدد العمال ورأس المال (او الناتج المحلي) ومعايير نوعية مثل المعايير القانونية، التقنية المستخدمة، الهيكل التنظيمي (سمير وشعيب، ٢٠٠٦) ، وبشكل عام عرف مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) من خلال نشراته المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم بأنها المنشآت التي لا يوجد لديها مسؤولية عامة (قياسًا مع الشركات المساهمة)، كما أنها لا تقوم بنشر القوائم المالية لاستخدامها من المستثمرين الخارجيين (القواسمي، ٢٠٠٨) ، في حين عرفها سواد بأنها العمل التجاري الذي يستخدم ما يتراوح بين ٦ أشخاص و٥٠ شخصا، وغالبا ما تكون هذه المنشآت بحاجة إلى قروض مالية ويتعين عليها تقديم تقارير إلى المقرضين (سواد، ٢٠١١، ٩١).

أما منظمة الامم المتحدة United Nation Industrial Development Organization (UNIDO) فعرفتها على أنها المنشأة التي لا يزيد رأس المال الثابت المستثمر فيها عن (٢٥٠) ألف دولار، ولا يزيد عدد العاملين فيها عن (١٠٠) فرد، بينما عرفتها منظمة العمل الدولية (Internatinol Labor: ILO) بأنها تلك التي لا يزيد مجموع موجوداتها عن (٣٥٠) ألف دولار ويتراوح عدد العاملين فيها ما بين (١٠-٥٠) فردا.

٣-٢. معايير تصنيف المنشآت الصغيرة والمتوسطة وكبيرة الحجم: من المعايير التي تصنف المنشآت الى صغيرة، متوسطة أو كبيرة الحجم، أهمها ما يلي: (الشماع، ٢٠١٠)

أ. معيار عدد العاملين (حجم العمالة): يعتبر هذا المعيار الأكثر انتشارا في العالم، وهو يتفاوت من دولة لأخرى حسب درجة تقدمها الاقتصادي.

ب. مبلغ رأس المال المستثمر/مجموع الموجودات: يقصد بهذا المعيار إما حقوق الملكية فقط أو مجموع الموجودات (الأصول) في إطار المعادلة المحاسبية الموجودات = الالتزامات + حقوق الملكية.

ج. مجموع قيمة المبيعات المئوية (أو متوسطها لعدة سنوات): يأخذ عدد من الدول بهذا المعيار لأن المبيعات هي أهم محرك لعمليات المنشأة، وتأثر بها الموجودات والمطلوبات وحقوق الملكية والمصروفات، كما تدل على ذلك الكثير من نتائج الدراسات التي أجريت في العديد من دول العالم.

د. حصة المنشأة في السوق أو درجة أهميتها فيه: هذا معيار له علاقة بالمعيار (ج)، أعلاه، ويتطلب تحديده قياس حجم السوق أولا ثم قياس حصة المنشأة فيه، وهو مقياس يعتمد إن على إمكانية قياس المبيعات أعلاه.

ه. قيمة الموجودات الثابتة أو رأس المال الثابت: بدلا من الاعتماد على معيار مجموع الموجودات، فإن هناك معيار بديلا يتمثل بقيمة الموجودات الثابتة، (تكلفتها الدفترية) أي رأس المال الثابت في المنشأة، ولو أن كثافة استخدام الموجودات الثابتة مرتبطة كذلك بالقطاع أو النشاط الاقتصادي.

و. مستوى التكنولوجيا المستخدمة: على الرغم من جدارة هذا المعيار، فإن قياس مستوى التكنولوجيا ليس سهلا، ويتطلب خبرات متخصصة في مجال تحديد درجة تقدمها، أو مدى تعقيدها.

ز. معيار القيمة المضافة: يقصد بالقيمة المضافة صافي إنتاج المؤسسة بعد استبعاد قيمة المستلزمات الوسيطة والمشتريات من الغير، ويصلح هذا المعيار للتطبيق في مجال النشاط الصناعي (القواسمي، ٢٠٠٨).

٣-٣. خصائص المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم: (العبايجي، ٢٠١٣: ١٩)

- ❖ غالبا ما يكون مالك المنشأة هو مديرها، أي أن صاحب المنشأة هو الذي يتولى إدارتها، وهو المسؤول عن اتخاذ معظم أو كافة القرارات التي تخص المنشأة، وتلك يؤثر على الحاكمية المؤسسية للمنشأة، وتعتمد استمرارية المنشأة على استمرارية إدارتها من قبل مالكها نفسه.
- ❖ قلة عدد العاملين، وذلك لصغر حجم وأنشطة المنشأة، أو بسبب رغبة صاحب المشروع بتقليل التكاليف، فلا يعين موظفين كثر.
- ❖ القيمة المنخفضة للأصول الثابتة؛ بسبب طبيعة أعمال هذه المنشآت والتي تمتاز معظمها بالبساطة فلا تحتاج الى أصول حديثة أو كثيرة، أي يمكن تسيير أعمال الشركة بأصول أقل تطورا وأقل تكلفة.
- ❖ انخفاض حجم رأس المال اللازم لإنشاء وتشغيل هذه المنشآت، وذلك بسبب صغر حجمها مقارنة بالشركات المساهمة العامة.
- ❖ معدلات استثمار محدود: وذلك بسبب انخفاض حجم رأس المال، وانخفاض قيمة الأصول المستخدمة، حيث تعتبر موارد المنشأة محدودة.

٣-٤. الدور الاقتصادي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم: ويمكن الاستدلال على أهمية هذه المنشآت ودورها الاقتصادي من خلال ما يلي: (أبو زر، ٢٠٠٨)

أ. تعمل على توفير السلع والخدمات سواء للمستهلك النهائي أو الوسيط مما يزيد من الدخل الوطني للدولة.

ب. تحقق ارتفاعا في المعدلات الإنتاجية لعوامل الإنتاج التي تستخدمها مقارنة مع العمل الوظيفي الحكومي.

ج. تسهم في التخفيف من الإسراف والضياع على المستوى الوطني وذلك من خلال الاتي: إن هذه المنشآت تستفيد من الوفورات الاقتصادية الخارجية للمشروعات الكبيرة، إضافة إلى أنها تحقق وفورات اقتصادية خارجية للمنشآت الكبيرة في الوقت ذاته وتعمل على زيادة سرعة دوران المبيعات مما يقلل من تكاليف التخزين والتسويق بما يساعد على توصيل السلع للمستهلك بأقل تكلفة ممكنة وتؤدي هذه العوامل مجتمعة إلى زيادة حجم الناتج المحلي وتنوعه بشموله العديد من المنتجات البديلة أو المكملة.

د. تتميز هذه المنشأت بإرتفاع معدل دوران رأس المال بما يجعل هذه المنشآت نواة للمشروعات الكبيرة خاصة في مجال الصناعة مما يؤدي إلى زيادة حجم الإستثمار الكلي في الاقتصاد الوطني وهذا يضمن ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي (ديوان المحاسبة، ٢٠٠٨).

٣-٥. معايير الابلاغ المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم: لقد عرف مجلس معايير المحاسبية الدولية (IASB) من خلال نشراته المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم (بأنها المنشآت التي لا يوجد لديها مسؤولية عامة كما أنها لا تقوم بنشر القوائم المالية لاستخدامها من المستثمرين الخارجيين) (القواسمي، ٢٠٠٨: ١٨)، كما أن المعايير الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية تطبق بجميع المنشآت لكن نظراً لخصوصية ومميزات المنشآت الصغيرة والمتوسطة عمل مجلس معايير المحاسبة الدولية على وضع معايير تتلاءم مع خصوصيات المنشآت الصغيرة والمتوسطة وتتميز بأنها أكثر ابداعا من المنشآت الكبيرة المملوكة من قبل الدولة، بسبب أن الأفراد لديهم دافع أكبر في إيجاد الأفكار الجديدة التي تؤدي لتحقيق ربحية عالية. حيث أن المنشآت الكبيرة

تركز على المنتجات التي تتميز بالطلب الثابت والمتوقع، تاركة للمنشآت الصغيرة إنتاج المنتجات التي تكون مبيعاتها بطيئة وتتميز بدرجة عالية من المخاطر ولقد أشارت لجنة العمل القائمة على إنشاء معيار المحاسبة الدولي الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في مجلس معايير المحاسبة الدولية إلى تعديل عنوان المعيار المحاسبي المقترح وذلك باستبدال فقرة المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم بفقرة المنشآت الخاصة، وقد تم إقرار هذا التغير في شهر مايو لعام ٢٠٠٨، وأشارت كذلك أن التعريف يبقى مشابهاً للمؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم بأنها تلك المنشآت التي ليس عليها مسؤولية عامة وغير المشمولة بالمنشآت المدرجة في السوق المالي (السعافين، ٢٠٠٨: ٤).

وقد لوحظ في الآونة الأخيرة الاهتمام المتزايد بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم على المستوى الدولي من خلال المشاريع المختلفة المدعومة من قبل الجهات الدولية مثل الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي خصوصا في الدول النامية المختلفة، و هذا الاهتمام المتزايد ما هو إلا دليل على أهمية هذه المنشآت ودورها الهام في الاقتصاد الوطني لأي بلد وتعزيز القيمة المضافة للدخل القومي، وهذا الاهتمام المتزايد في المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم يرافقه اهتمام متزايد بالأسس المحاسبية التي يجب أن تتبعها المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم (القواسمي، ٢٠٠٨: ١٨)، وتم طرح مسودة المعيار للتعليق عليها وتقديم التوصيات بشأنها حيث أن فكرة إيجاد معيار يتعلق بالمنشآت الخاصة عام ٢٠٠١، ولكن أول اجتماع للمجلس عقد في يوليو ٢٠٠٣، وبعد ذلك توالت الاجتماعات إلى أن أخر اجتماع للمجلس كان في يوليو ٢٠٠٨ ولهذا قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بتشكيل لجنة خرجت بمسودة لمعايير تقارير مالية دولية خاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم وقد تمت تسميتها بالمنشآت الخاصة Private Entities وأصبح يسمى المعيار:

International Financial Reporting Standard for Private Entities.

ويشار إليه اختصاراً (IFRS for PEs)، حيث تهدف هذه المعايير إلى مجموعة مبسطة من المبادئ المحاسبية التي تكون ملائمة لأعمال المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم بحيث تكون مستندة إلى معايير التقارير المالية الدولية (IFRS)، وفي شهر أبريل من عام ٢٠٠٩ تقرر اعتماد أسم معيار الإبلاغ المالي الدولي الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم:

Entities International Financial Reporting Standard For Small & Medium-sized.

ويشار اليه اختصار (IFRS for SMEs) ومن أهداف المجلس إدخال تعديلات على أساس احتياجات المستخدمين، وإزالة بدائل المعالجة المحاسبية، وإلغاء المواضيع التي لا علاقة لها بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، وتبسيط القياس، ولتمكين المستثمرين والمقرضين وغيرهم من المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم لمقارنة الأداء أو الوضع المالي للمؤسسات المشابه، حيث أكدت مسودة معيار الإبلاغ المالي الدولي المقترح لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم الصادرة في ١٥ شباط ٢٠٠٧ على التعريف والخصائص السابقة، وشددت على عدم اعتبار هذه المسودة جزء من معايير الإبلاغ المالي الدولية لإعداد التقارير المالية (Gilbert gelard, 2009: 13)، اما فيما يتعلق بالتعديلات اللاحقة على معيار الإبلاغ المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم لقد صدر المعيار المقترح أول مرة عام ١٩٩٧م ومن ثم أجريت عليه بعض التعديلات وكانت كالاتي:

- التعديل الأول على المعيار ليصبح نافذ عام ١٩٩٩م: لقد صدر التعديل الأول في ديسمبر ١٩٩٨م وشمل على الأمور الملائمة وعلى تعديل المعايير من (IFRS 9-11) واهم هذه التعديلات التزام المنشآت الصغيرة بما ورد في IFRS10 (Goodwill & Intangible Assets) و IFRS11 (Impairment of fixed Assets & Goodwill).
- التعديل الثاني على المعيار ليصبح نافذ في مارس ٢٠٠٠: لقد صدر هذا التعديل في ديسمبر ١٩٩٩م بموجب هذا التعديل تم تبسيط أربعة معايير للتطبيق في المنشآت الصغيرة وهي (IFRS12-15).
- التعديل الثالث للمعيار ليصبح نافذ في يونيو ٢٠٠٢: لقد صدر هذا التعديل في ديسمبر ٢٠٠١ وتم تبسيط وتعديل المعيار (IFRS 16-19) وبعض هذه التعديلات متعلقة بالضرائب الحالية والمؤجلة.
- التعديل الرابع للمعيار ليصبح نافذ في يناير ٢٠٠٥: لقد صدر هذا التعديل في ابريل ٢٠٠٥ ليشمل أمور ملائمة وتبسيط معيارين لتلائم حاجات المنشآت الصغيرة وهما: (IFRS 20 & 21) وتعديل معيار IFRS 5، ومعيار IFRS 16.
- التعديل الخامس للمعيار ليصيح نافذ في يناير ٢٠٠٦: صدر هذا التعديل في يناير ٢٠٠٦ وشمل بعض الأمور الملائمة للمؤسسات الصغيرة وتم تعديل ثمانية معايير (IFRS 22-29).
- التعديل السادس والأخير ليصبح نافذ في ابريل ٢٠٠٨: وقد عكس هذا التعديل متطلبات قانون الشركات ٢٠٠٦ في المملكة المتحدة ليؤكد على اهمية ومنفعة هذا المعيار، وقد اعتمد المجلس في هذا التعديل على نصائح لجنة المحاسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم (Committee on Accounting for smaller Entities)، وقد اشتمل هذا التعديل على زيادة عدد المنشآت وفق القانون الشركات ٢٠٠٦، وكذلك تم تعديل بعض المعايير لتتلائم مع حاجات المؤسسات الصغيرة. (بوهرين، ٢٠١١: ١٧-١٨).

٤. مقارنة بين النظام المحاسبي الموحد ومعايير الإبلاغ المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم: لقد دخل النظام المحاسبي الموحد العراقي المعدل حيز التطبيق سنة ٢٠١١ أما معايير الابلاغ المالية الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فصدر المعيار سنة ٢٠٠٩ ودخل حيز التطبيق في ٢٠٠٩ ولمعرفة مدى تطابق النظام المحاسبي الموحد العراقي مع معايير الإبلاغ المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سيتم إجراء مقارنة بينهما من حيث الاتي:

٤-١. مجال التطبيق: يطبق النظام المحاسبي الموحد المعدل لسنة ٢٠١١ في جميع المنشآت ذات القطاع العام والمختلط والجمعيات التعاونية والقطاع العام السياحية ودو الطباعة والنشر وذلك بصفة إجبارية (ديوان الرقابة المالية، ٢٠١١)، بينما تطبق معايير الابلاغ المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم -وبصفة إجبارية أيضا في الشركات المدرجة في البورصة، أما الشركات الأخرى فهي مخيرة نظرا لغياب القوة الإلزامية لتلك المعايير. وبهذا يتضح خضوع النظام المحاسبي الموحد المعدل إلى القانون التجاري بينما لا ترتبط تلك المعايير بأية تشريعات خاصة، (IFRS, 2011).

٤-٢. الفروض والمبادئ المحاسبية: تتفق الفروض والمبادئ المحاسبية المعتمدة في النظام المحاسبي الموحد المعدل مع تلك المقررة في الإطار المفاهيمي النظري لمعايير الابلاغ المالي الدولي للمنشات الصغيرة والمتوسطة الحجم، غير أن طريقة التقييم وفقا التكلفة التاريخية جعلت

الطريقة الأساسية في النظام المحاسبي الموحد للتقييم أما الطرق الأخرى مثل (طريقة القيمة العادلة) فإن إستخدامها غير موجود في النظام المحاسبي الموحد المعدل.

٤-٣. من حيث المفاهيم والقياس المحاسبي:

- الموجودات: عرف النظام المحاسبي الموحد المعدل بأنها الممتلكات المنقولة او غير منقولة ملموسة وغير ملموسة مشتراة او منتجة ويكون الغرض منها هو استخدامها من قبل الوحدة الاقتصادي (ديوان الرقابة المالية، ٢٠١١) كما يتم عرض الموجودات الثابتة ببنود اجمالية ما عدا النفقات الايرادية المؤجلة، كما ان النظام فرق بين الموجودات الثابتة ذات الاستخدام الفعلي عن التي لم تكتمل بعد اي قيد الانجاز (مشروعات تحت التنفيذ). هذا يعني ان تسجيل الموجودات الثابتة وفق النظام المحاسبي الموحد يتم بمرحلتين، الاولى مشروعات تحت التفيذ وهي تمثل الاعداد والتهيئة والثانية موجودات ثابتة وتمثل استخدام الموجود في العملية الانتاجية، وان مصطلح مشروعات تحت التنفيذ من المفاهيم المستحدثة من قبل النظام خدمة للحسابات القومية لانه من خلال مشروعات تحت التفيذ يمكن من السهولة قياس تكوين راس المال الثابت على مستوى القومي (الواعظ وعمران، ١٩٩٠: ٣٠٥)، كما ليس هناك ذكر لمصطلح الموجودات المتداولة في دليل النظام المحاسبي الموحد. كما ان النظام دمج بين مفهوم الموجودات الثابتة مع الموجودات غير الملموسة في حين فرق معايير الابلاغ المالي للمنشات الصغيرة والمتوسطة الحجم بين المفهومين حسب المعيار ١٧ و ١٨.

  وخصصت معايير الابلاغ المالي الدولي للمنشات الصغيرة والمتوسطة الحجم معيار ٢١ عن الموجودات والالتزامات المحتملة والهدف من هذا المعيار ضمان تطبيق والافصاح عن تلك الموجودات والالتزامات لتمكين الجهات من فهم طبيعتها في حين لم ياخذ النظام باية معالجات لموجهة تلك الموجودات والالتزامات.
- المطلوبات: تم تقسيم المطلوبات وفقا للنظام المحاسبي الموحد الى ثماني مجموعات وتقسم المطلوبات الى مصادر التمويل الداخلي وهي (راس المال والاحتياطيات والتخصيصات) ومصادر التمويل الخارجي وهي (القروض المستلمة، الدائنون)، (الشرعبي، ٢٠٠٢: ١٩).

  وبالرجوع للنظام المحاسبي لم يوضح النظام مالمقصود بالمطلوبات بل اكتفى بتقسيمها وأدرج من ضمنها راس المال الذي يمثل جزء من حقوق الملكية، وكما معرف فان معايير الابلاغ المالي الدولي للمنشات الصغيرة والمتوسطة الحجم فرق بين المطلوبات حقوق الملكية بان كلاهما ضمن الالتزامات فالمطلوبات تمثل التزامات مستحقة لاطراف خارج الوحدة بيمنا تمثل حقوق الملكية التزامات مستحقة لإصحاب الملكية. كما ان قائمة المركز المالي وفقا للنظام المحاسبي الموحد تظهر رأس المال المدفوع فقط (الحجيات، ٢٠١٠: ٥٩). فضلاً عن ان النظام لم يقسم المطلوبات الى طويلة الاجل وقصيرة الاجل اذ ان من الضروري الفرق بينهما، لان المطلوبات طويلة الاجل مصدراً هاماً من مصادر تمويل الاستثمارات والمطلوبات قصيرة الاجل مهم لتحديد راس المال العامل. (السجاعي، ٢٠٠٦: ٢٨١).
- الاستخدامات: أن استخدام مصطلح (الاستخدامات) يعد مدلولاً اقتصادياً على اعتبار ان الاستخدامات لا تمثل عبئاً حقيقياً واجباً مقابلته للايرادات، فالمصروفات هي التي يتم قياسها بدقة على وفق أسس محاسبية متفق عليها بقصد القياس الدقيق للربح المحاسبي عن طريق مبدأ المقابلة (مرقس، ١٩٨٥: ١٥٢). فشمولية الاستخدامات وتضمينها بمبالغ فعلية ومحسوبة (غير فعلية)

يصعب من تطبيق مبدأ المقابلة، بالتالي فمن الضروري استخدام مصطلح التكاليف والمصروفات بدلاً من الاستخدامات لكي يتماشى مع تبويب عناصر التكاليف بحسب طبيعتها أو نوعيتها الى (مواد وأجور ومصروفات) وأيضاً وظيفياً الى (إنتاجية وتسويقية وادارية).

- ❖ الموارد: استخدام مصطلح (الموارد) يعد مدلولاً اقتصادياً، لان المفهوم المحاسبي للايرادات يلتزم بمبدأ تحقق الايراد وفقاً لهذا المبدأ لا يمكن تثبيت اي ايرادات في السجلات ما لم تتحقق واقعه البيع فيما عدا الاستثناءات وبالتالي فان الموارد تتضمن عناصر لا تمثل ايراداً حقيقياً (مرقس، ١٩٨٥)، فالاعتراف بالإيراد يعني تسجيل عملية معينة وتتطلب عملية الاعتراف أن يكون الايراد قد تم إكتسابه وأن يكون قد تحقق، (ريتشارد وآخرون، ٢٠٠٦: ١٨٩). وبالتالي فان الموارد لاتستوفي شروط الاعتراف بالايراد وهي الأكتساب والتحقق، فالايراد يتم اكتسابها في حالة قيام الشركة بانجاز كل ما يتوجب عليها من القيام به لتكون المنافع المتمثلة في الايراد من حقها، ويتحقق الايراد في حالة قياسه بدرجة معقولة من التأكد واستبداله بنقدية او بحقوق على نقدية.

٤-٤. الإفصاح: وأعتمد النظام المحاسبي الموحد أسلوب دمج كل من حساب الانتاج وحساب الأرباح والخسائر وحساب توزيع الأرباح والخسائر في حساب واحد، ويمثل هذا الحساب حلقة الوصل التي تربط حسابات النظام المحاسبي الموحد بمحاسبة التكاليف وتحدد تكاليف النشاط الجاري من خلال حسابات مراقبات مراكز التكلفة (محمود واحمد، ٢٠٠٩: ٣٥٨). واستحدث النظام المحاسبي الموحد تبويباً مختلفاً عن التبويب التقليدي المتعارف عليه، وذلك عن طريق تبويب الموجودات والمطلوبات تبويباً يلبي احتياجات المحاسب والمخطط القومي أي تبويب الميزانية على اساس اقتصادي، وبما يتماشى وينسجم مع الاهداف المخططة، (الشرعبي، ٢٠٠٢: ١٩).

ونظراً للتوصيات بضرورة التحول من الافصاح التقليدي الى الإفصاح الإعلامي، قدم مجلس المعايير المحاسبة الدولية المعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٤) التقارير المالية المرحلية، في حين لم نجد أية توجهات للنظام المحاسبي الموحد لإعداد هكذا نوع من التقارير، (محمود واحمد، ٢٠٠٩: ٣٦٣). كما أن النظام المحاسبي الموحد ركز على كل من الميزانية وحساب الأرباح والخسائر والتوزيع، كما عدّ الكشوف بدأ من الكشف (١) الى الكشف (٢٥) عبارة عن كشوف تحليلية مرفقة بالميزانية وبحساب الأرباح والخسائر والتوزيع لزيادة توضيح التفاصيل المتعلقة بالنبود الظاهرة في كل منها، (ايناس، ١٩٩٩: ٢٥-٢٦).

وأخيراً كما هو معلوم يحتاج مستخدمو البيانات المالية الى معلومات ملائمة وموثوقة وقابلة للمقارنة وذلك لمساعدتهم في تقييم أداء الوحدات ومركزهم المالي، فضلاً عن مساعدتهم في اتخاذ القرارات الاقتصادية، ولتحقيق هذا الغرض فقد حدد المعيار الدولي رقم (١) أن توفر البيانات المالية :(الموجودات، الالتزامات، حقوق الملكية، الايرادات والمصروفات بما فيها المكاسب والخسائر، مساهمات المالكين وتوزيع الحصص عليهم).

٥. **جودة المعلومات المحاسبية:** ان مفهوم جودة القوائم المالية يتمثل في خصائص المعلومات التي تحتويها هذه القوائم، وتُشتق هذه الخصائص من فائدة المعلومات المحاسبية في مجال اتخاذ القرار والتي تعتمد على درجة الثقة في المعلومات من جهة وتتوقف الموثوقية في كون المعلومات تمثل حقيقة الوقائع والاحداث وكذلك عدالتها وقابليتها للتحقق، ومن جهة ثانية على ملائمة المعلومات والتي تتوقف على التوقيت المناسب للمعلومات وقيمتها التنبؤية والتغذية العكسية، ومن جهة ثالثة على قابليتها للمقارنة: (Kieso et al.، 2016: 94) وعليه فان تطبيق معايير الابلاغ المالي

الدولى سيحسن من فائدة المعلومات المحاسبية وبالتالي تكون ملائمة باتخاذ قرارات توزيع الموارد الاقتصادي لان تطبيق المعايير سيخفف من عملية ادارة الارباح (السعيد واخرون، ٢٠١٣: ٣٠). واستهدف مجلس معايير المحاسبة المالية الدولية (IASB) من إصدار المعايير الدولية لإعداد التقارير تحسين جودة وشفافية المعلومات بحيث تعكس الأداء الاقتصادي والمركز المالي الحقيقي للمنشآت وأن تكون القوائم المالية المتاحة للمستثمرين أكثر قابلية للمقارنة بما يمكنهم من اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة عند تخصيص مواردهم (Erick, 2013: 35)، ويمكن تحليل الآثار المحاسبية المباشرة وغير المباشرة للتحول إلى معايير التقارير المالية الدولية على قرارات المستثمرين من خلال العناصر التالية: (يوسف، ٢٠١٣: ٣).

- ❖ تُسهم معايير (IFRS) في تحسين جودة التقارير المالية بحيث تعكس حقيقة الواقع الاقتصادي للشركة، وتوفر معلومات لحملة الأسهم حول الخسائر، وحالات الفشل المالي والأحداث المالية غير الملائمة على درجة عالية من الدقة والقابلية للتحقق بما يسمح للمستثمرين باتخاذ القرارات الذكية.
- ❖ الحد من سلوك الإدارة الانتهازي من خلال تضييق مجال الاختيار بين البدائل المحاسبية التي كانت تستغلها للتلاعب بالأرباح مما يوفر تقارير مالية يمكن من خلالها ترشيد قرارات المستثمرين.
- ❖ تؤثر معايير (IFRS) بشكل إيجابي على تصورات المستثمرين بشأن رؤيتهم المستقبلية لبقاء واستمرارية الشركة من خلال دورها في تحسين شفافية الإفصاح والحد من عدم تماثل المعلومات، مما يجعل المستثمرين على درجة عالية من القدرة على رؤية مستقبل الشركة بشكل حقيقي.
- ❖ تمكن معايير (IFRS) من تحسين جودة الأداء المحاسبي بما يوفر معلومات ذات خصائص نوعية أكثر جودة، وذات قوة تفسيرية تمكّن المستثمرين من اتخاذ القرارات الرشيدة وتقييم أداء الشركة.
- ❖ توفر معايير (IFRS) للمستثمرين قراءة موحدة للتقارير المالية مما يضفي المصداقية على المعلومات المحاسبية والاعتماد عليها عند اتخاذ القرارات.

٦. الجانب العملي

٦-١. وصف مجتمع العينة: يهدف المحور الى وصف مجتمع البحث وعينتها ومبررات اختبارها ووصف الافراد والمبحوثين وكما هو مبين ادناه:

اولاً. وصف مجتمع البحث وعينته ومبررات اختباره: يعد تحديد مجتمع البحث محوراً مهماً يسهم بشكل مباشر في انجاح البحث او فشله لأنه يمثل المصدر الاساس في الحصول على البيانات الخاصة بالدراسة والافادة منها للوصول الى نتائج دقيقة، عليه تم اختيار عينة من المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في محافظة دهوك قيد الدراسة بوصفها مجتمعاً للبحث وعددها ٢١٣٥ منشأة موزعة بين القطاعات المختلفة (وزارة التخطيط اقليم كوردستان العراق، ٢٠١٦).

ثانياً. وصف الافراد المبحوثين: يتكون مجتمع البحث من المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم العاملة في محافظة دهوك ونظراً للعدد الكبير لهذا النوع من المنشآت في المحافظة فقد تم عينة عشوائية من ١٢٠ منشأة عليه تم توزيع ١٢٠ استمارة استبانة في حين بلغ عدد الاستمارات المستردة ١٠٠ استمارة والتي تشكل ٨٣% من العينة العشوائية. وفي اجابات الافراد المبحوثين عن فقرات الاستبانة الخاصة بالمعلومات التعريفية (الشخصية) اظهرت تميزها بالخصائص الآتية:

- ❖ طبيعة نشاط المنشأة: إذ يشير الجدول (١) ان غالبية المنشآت المبحوثة يتمثلون في المنشآت التجارية بنسبة ٤٢% تليه المنشآت الصناعية بنسبة ٢٤% في حين بلغت المنشآت الخدمية ما نسبته ٢٠% واخيراً المنشآت الزراعية بلغت ما نسبته ١٤%، وكما في جدول (١).

الجدول (١): توزيع افراد وعينة الدراسة بحسب طبيعة النشاط

طبيعة النشاط	العدد	النسبة المئوية
صناعي	24	%24
تجاري	42	%42
خدمي	20	%20
زراعي	14	%14
اجمالي	100	%100

المصدر: اعداد الباحثون اعتماداً على بيانات استمارات الاستبيان.

❖ نوع النظام المحاسبي المتبع في المنشأة: يشير الجدول (٢) ان غالبية المنشآت المبحوثة لا يمتلكون نظام محاسبي تشكل نسبة ٥٣% من العينة ويليه منشآت تمتلك نظام محاسبي مصمم خصيصاً للمنشأة من قبل شركات متخصصة في مجال البرمجة بنسبة ٤٢% اما المنشآت التي تمتلك نظام محاسبي موضوع بواسطة محاسب المنشأة فقد بلغت نسبة ٥% من اجمال العينة، وكما مبين في الجدول (٢):

الجدول (٢): توزيع افراد وعينة الدراسة بحسب نوع النظام المحاسبي

نوع النظام المحاسبي المتبع	العدد	النسبة المئوية
نظام موضوع بواسطة المحاسب	5	%5
لا يوجد نظام محاسبي	53	%53
نظام مصمم خصيصاً للمنشأة	42	%42
اجمالي	100	%100

المصدر: اعداد الباحثون اعتماداً على بيانات استمارات الاستبيان.

❖ التاهيل العلمي يوضح الجدول (٣) ان غالبية الافراد المبحوثين يتمثلون في حملة شهادة البكالوريوس بنسبة ٥٦ % يليه حاملي شهادة الدبلوم بنسبة ٢٦%، ويأتي حملة شهادة الثانوية بنسبة ١٤% ويأتي بالترتيب الاخير حاملي شهادة الماجستير وبنسبة ٤% وكما يبن في جدول (٣):

الجدول (٣): توزيع افراد وعينة الدراسة بحسب المؤهل العلمي

الشهادة	العدد	النسبة المئوية
ثانوي	14	% 4
دبلوم	26	%26
بكالوريوس	56	%56
ماجستير	4	%4
اجمالي	100	%100

المصدر: اعداد الباحثون اعتماداً على بيانات استمارات الاستبيان.

❖ سنوات الخبرة: يشير الجدول (٤) الموضح ادناه الى ان معظم افراد العينة هم من الذين لديهم خدمة من ٥-١٠ سنوات بنسبة ٥٣% يليه الافراد الذين لديهم سنوات خبرة اقل من ٥ سنوات وبنسبة ٣٤% اما في المرتبة الاخيرة يأتي الافراد الذين لديهم سنوات خبرة أكثر من ١٠ سنوات بنسبة ١٣%. وكما هو موضح في الجدول (٤) ادناه.

الجدول (٤): توزيع افراد وعينة الدراسة بحسب سنوات الخبرة

سنوات الخدمة	العدد	االنسبة المئوية
أقل من ٥ سنة	34	%34
من ٥-١٠ سنة	53	%53
أكثر من ١٠ سنة	13	%13
الاجمالي	100	%100

المصدر: اعداد الباحثون اعتماداً على بيانات استمارات الاستبيان

٦-٢. وصف وتشخيص متغيرات الدراسة: خصصت هذه الفقرة لعرض البيانات التي تضمنها الاستبيان وفق مقياس (Likert) الخماسي لقياس الاتجاهات والذي يتدرج الى خمس درجات يمثل كل منها حالة معينة للاتجاه، او الاتفاق بشأن فقرات الاستبانة وتحليل الاستجابات باستعمال التحليلات الاحصائية كالوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل من متغيرات الدراسة الرئيسة المتمثلة بمعايير الابلاغ المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم بوصفها متغير مستقل وتطبيقات النظام المحاسبي الموحد وجودة المعلومات المحاسبية بوصفها متغيرات تابعة عن طريق استعمال برنامج (SPSS) الاحصائي من اجل ان يحقق المبحث هدفه فقد قسم الى ما يلي:

٦-٢-١. وصف معايير الابلاغ المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم: يتناول هذا المحور وصف وتشخيص معايير الابلاغ المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم حيث يظهر الجداول من (١) الى (١٠) التوزيعات التكرارية، وقيم الوسط الحسابي والانحرافات المعيارية ويبين الجدول (٥) اجابات الافراد المبحوثين ويظهر بان تلك الاجابات تميل بنسبة ٦١,٣% باتجاه الاتفاق حول اهمية معايير الابلاغ المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم فيما بلغت نسبة عدم الاتفاق ٤,٣% فيما بلغت نسبة المحايدين ٣٤,٤%، اما اعلى نسبة اتفاق فقد كانت ممثلة بالمؤشر x_2 بنسبة اتفاق بلغت (٨٤%) بوسط حسابي (٤,٣٨) وانحراف معياري (٠,٧٤٩١٤) وهذا يشير الى انه لا يوجد نظام محاسبي مطبق في المنشأة اما اقل قيمة فقد كانت للمؤشر x_3 اذ بلغت نسبة الاتفاق (٤٧%) بوسط حسابي (٣,٥٩) وانحراف معياري (٠,٦٩٧٦٩) ويختص هذا المؤشر بالسجلات المستخدمة ان كانت سجلات محاسبية.

الجدول (٥): التوزيعات التكرارية والاوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لمعايير الابلاغ المالي

الرمز	مقياس										الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	اتفق بشدة		اتفق		محايد		لا اتفق		لا اتفق بشدة			
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%		
X_1	11	%11	61	%61	12	%12	16	%16	0	%0	3.6700	.87681
X_2	54	%54	30	%30	16	%16	0	%0	0	%0	4.3800	.74914
X_3	12	%12	35	%35	53	%53	0	%0	0	%0	3.5900	.69769
X_4	31	%31	17	%17	52	%52	0	%0	0	%0	3.7900	.89098
X_5	33	%33	20	%20	38	%38	9	%9	0	%0	3.7700	1.01359
X_6	23	%23	29	%29	39	%39	9	%9	0	%0	3.6600	.93441
X_7	32	%32	18	%18	41	%41	0	%0	9	%9	3.6400	1.19359
X_8	33	%33	45	%45	22	%22	0	%0	0	%0	4.1100	.73711
X_9	26	%26	29	%29	45	%45	0	%0	0	%0	3.8100	.82505
X_{10}	25	%25	49	%49	26	%26	0	%0	0	%0	3.9900	.71767
المعدل	%28		%33.3		%34.4		%3.4		%0.9		3.841	0.8636
المجموع	%61.3				%34.4		%4.3					

المصدر: اعداد الباحثون اعتماداً على برنامج (SPSS).

٦-٢-٢. وصف تطبيقات النظام المحاسبي الموحد: يتناول هذا المحور وصف وتشخيص تطبيقات النظام المحاسبي الموحد ومدى ملائمتها لطبيعة المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم حيث يظهر الجداول من (١) الى (٨) التوزيعات التكرارية، وقيم الوسط الحسابي والانحرافات المعيارية ويبين الجدول (٦) اجابات الافراد المبحوثين ويظهر بان تلك الاجابات تميل بنسبة ٥٩% باتجاه الاتفاق حول ضرورة تكييف تطبيقات النظام المحاسبي الموحد مع طبيعة النشاط للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم فيما بلغت نسبة عدم الاتفاق ١٦% فيما بلغت نسبة المحايدين ٢٥%، اما اعلى نسبة اتفاق فقد كانت ممثلة بالمؤشر Y_6 بنسبة اتفاق بلغت (٧٥%) بوسط حسابي (٣,٨١) وانحراف معياري (١,٢٢٠١٦) وهذا يشير الى وجود تباين بين المفاهيم المحاسبية للنظام المحاسبي الموحد والمفاهيم المحاسبية وفقاً لمعايير الابلاغ المالي الخاصة بالمنشآت، اما اقل قيمة فقد كانت للمؤشر y_2 اذ بلغت نسبة الاتفاق (٤٢%) بوسط حسابي (٣,٥٣) وانحراف معياري (١,٠٣٩١٨) ويختص هذا المؤشر ان القياس والافصاح عن الموجودات وفقاً للنظام المحاسبي الموحد لا يتلاءم مع طبيعة نشاط المنشآت.

الجدول (٦): التوزيعات التكرارية والاوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لتطبيقات النظام المحاسبي

الرمز	مقياس										الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	اتفق بشدة		اتفق		محايد		لا اتفق		لا اتفق بشدة			
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%		
Y_1	24	%24	38	%38	26	%26	12	%12	0	%0	3.7400	.96001
y_2	23	%23	19	%19	52	%52	0	%0	6	%6	3.5300	1.03918
Y_3	18	%18	37	%37	33	%33	12	%12	0	%0	3.6100	.91998
Y_4	31	%31	32	%32	25	%25	12	%12	0	%0	3.8200	1.00885
Y_5	23	%23	44	%44	8	%8	25	%25	0	%0	3.6500	1.09521
Y_6	30	%30	45	%45	13	%13	0	%0	12	%12	3.8100	1.22016
Y_7	20	%20	33	%33	22	%22	25	%25	0	%0	3.4800	1.07760
Y_8	27	%27	27	%27	21	%21	25	%25	0	%0	3.5600	1.13991
المعدل	%24.5		%34.375		%25		%13.875		%2.25		3.650	1.0576
المجموع	%59				%25		%16					

المصدر: اعداد الباحثون اعتماداً على برنامج (SPSS).

٦-٢-٣. وصف جودة المعلومات المحاسبية: يتناول هذا المحور وصف وتشخيص جودة المعلومات المحاسبية حيث يظهر الجداول (٧) من (١) الى (١٠) التوزيعات التكرارية، وقيم الوسط الحسابي والانحرافات المعيارية وكانت اجابات الافراد المبحوثين تميل بنسبة ٦٦,٢% باتجاه الاتفاق حول ضرورة ان تحتوي التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم على معلومات ذات جودة عالية، فيما بلغت نسبة عدم الاتفاق ٤,١% فيما بلغت نسبة المحايدين ٢٩,٧%، اما اعلى نسبة اتفاق فقد كانت ممثلة بالمؤشر y_{10} بنسبة اتفاق بلغت (٩٥%) بوسط حسابي (٣,٨١) وانحراف معياري (١,٢٢٠١٦) وهذا يشير الى ان المعلومات المحاسبية لها قابلية على المقارنة، اما اقل قيمة فقد كانت للمؤشر y_1 اذ بلغت نسبة الاتفاق (٣٠%) بوسط حسابي (٣,٤) وانحراف معياري (٠,٧٧٨٥٠) ويختص هذا المؤشر ان المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية ملائمة في اتخاذ القرار.

الجدول (٧): التوزيعات التكرارية والاوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لجودة المعلومات المحاسبية

الرمز	مقياس										الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	اتفق بشدة		اتفق		محايد		لا اتفق		لا اتفق بشدة			
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%		
Y_1	14	%14	16	%16	66	%66	4	%4	0	%0	3.4000	.77850
y_2	23	%23	34	%34	40	%40	2	%2	1	%1	3.7600	.86597
Y_3	35	%35	45	%45	17	%17	2	%2	1	%1	4.1100	.82749
Y_4	7	%7	38	%38	52	%52	2	%2	1	%1	3.4800	.70324
Y_5	52	%52	34	%34	9	%9	5	%5	0	%0	4.3300	.84154
Y_6	45	%45	31	%31	22	%22	2	%2	0	%0	4.1900	.84918
Y_7	13	%17	33	%33	44	%44	10	%10	0	%0	3.4900	.84680
Y_8	64	%64	12	%12	21	%21	2	%2	1	%1	4.3600	.94836
Y_9	37	%37	34	%34	24	%24	4	%4	1	%1	4.0200	.93182
١٠Y	78	%78	17	%17	2	%2	2	%2	1	%1	4.6900	.70632
المعدل	%36.8		%29.4		%29.7		%3.5		%0.6		3.983	0.829
المجموع	%٦٦,٢				%29.7		%4.1					

المصدر: اعداد الباحثون اعتماداً على برنامج (SPSS)

٦-٢-٤. اختبار مخطط الدراسة وفرضياتها: يهدف هذا المحور الى التعرف على طبيعة علاقات الارتباط والأثر والتباين بين متغيرات الدراسة المستقلة والوسيطة والتابعة بهدف اختيار فرضياته والتحقق من صحتها وباستعمال عدد من الادوات والاساليب الاحصائية التي تم اختيارها لأجراء التحليل على متغيرات الدراسة وذلك من خلال المحاور التالية:

اولاً. تحليل علاقات الارتباط بين متغيرات الدراسة:

ان الهدف من هذا التحليل هو قياس واختبار معنوية علاقات الارتباط بين متغيرات البحث:

- وجود علاقة ارتباط معنوية بين معايير الابلاغ المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم وتطبيقات النظام المحاسبي الموحد ،وهذا يدل ان العلاقة طردية بنسبة ٨٧% اي بمعنى كلما زادت تكييف النظام المحاسبي الموحد مع معايير الابلاغ المالي للمنشات الصغيرة والمتوسطة الحجم زادت ملائمة تطبيقات النظام المحاسبي الموحد لطبيعة تلك المنشأت وبهذا فقد تحققت الفرضية الاولى التي تنص على توجد علاقة ارتباط معنوي وذات دلالة احصائية بين متغير معايير الابلاغ المالي الدولي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم ومتغير النظام المحاسبي الموحد. وكما هو موضح في الجدول (٨).
- وجود علاقة ارتباط معنوية بين معايير الابلاغ المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم وجودة المعلومات المحاسبية، وهذا يدل ان العلاقة طردية بنسبة ٨٦%، اي بمعنى في حالة تطبيق معايير الابلاغ المالي على المنشآت تزداد جودة المعلومات المحاسبية لتلك المنشأت وبهذا فقد تحققت الفرضية الثانية التي تنص على توجد علاقة ارتباط معنوي وذات دلالة احصائية لمتغيري النظام المحاسبي الموحد ومعايير الابلاغ المالي الدولي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم مع جودة المعلومات المحاسبية. وكما هو موضح في الجدول (٨).
- وجود علاقة ارتباط معنوية بين النظام المحاسبي الموحد الصغيرة وجودة المعلومات المحاسبية، وهذا يدل ان العلاقة طردية بنسبة ٨٣%، اي بمعنى في حال وجود النظام تزداد جودة المعلومات

المحاسبية لتلك المنشأت وبهذا فقد تحققت الفرضية الثالثة التي تنص توجد علاقة ارتباط معنوي وذات دلالة احصائية بين متغيري النظام المحاسبي الموحد وبين جودة المعلومات المحاسبية. وكما هو موضح في الجدول (٨).

الجدول (٨): علاقة الارتباط بين المتغير المستقل والمتغيرات التابعة

المتغيرات	معايير الابلاغ المالي م.م	النظام المحاسبي الموحد	جودة المعلومات المحاسبية
معايير الابلاغ المالي م.م	1	0.87	0.86
النظام المحاسبي الموحد	0.87	1	0.83
جودة المعلومات المحاسبية	0.86	0.83	1

المصدر: اعداد الباحثون بالاعتماد على نتائج برنامج (SPSS).

* العلاقة معنوية عند مستوى ٠,٠٥

** العلاقة معنوية عند مستوى ٠,٠١

ثانياً. تحليل علاقات التأثير بين متغيرات البحث:

يهدف هذا المحور الى قياس واختبار معنوية علاقة الأثر بين متغيرات الدراسة، وما ينبثق عنها من فرضيات الدراسة باستعمال معامل الانحدار البسيط والمتعدد وعلى النحو التالي:

- علاقات الاثر المباشر لمتغير معايير الابلاغ المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في جودة المعلومات المحاسبية: تبين نتائج التحليل الموجودة في الجدول (٩) وجود علاقة تأثير معنوية ذات دلالة إحصائية بين المتغير المستقل (معايير الابلاغ المالي) والمتغير التابع (جودة المعلومات المحاسبية) للعينة المبحوثة وذلك استناداً إلى قيمة مستوى الدلالة المحسوبة والبالغة (٠,٠٠٠) وهي اقل من قيمة مستوى المعنوية الافتراضي للدراسة والبالغة (٠,٠١) ويؤكد ذلك أن قيمة (F) المحسوبة والبالغة (١٧٥,٦٥٥) كانت اكبر من قيمتها الجدولية، وبدلالة معامل التحديد المضبوطة (R^2) والذي بلغت قيمته (٠,٦٣٨) وهي قيمة تشير الى ان ما نسبته (٦٤%) من الاستجابة في متغير جودة المعلومات المحاسبية يعود الى متغير معايير الابلاغ المالي وان الباقي (٣٦%) يعود الى متغيرات اخرى لم يتضمنها أنموذج البحث الحالي. كما تشير قيمة (B_1) والبالغة (٠,٨٠) والتي تعني ان تغيراً مقداره (١) في معايير الابلاغ المالي ستؤدي الى تغير مقداره (٠,٨٠) في جودة المعلومات المحاسبية. ويتبين من قيمة (t) والبالغة (١٣,٢٥٣) بانها معنوية وهي أكبر من قيمتها الجدولية وبمستوى معنوية (٠,٠٠٠) وهذا يدل على معنوية المتغير. وهذا يحقق الفرضية الخامسة التي تنص "يوجد تأثير معنوي مباشر ذا دلالة احصائية لمتغير معايير الابلاغ المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في متغير جودة المعلومات المحاسبية".
- علاقة التأثير غير المباشر لمتغير معايير الابلاغ المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في جودة المعلومات المحاسبية من خلال المتغير الوسيط المتمثل بالنظام المحاسبي الموحد: تبين نتائج التحليل الموجودة في الجدول (٩) وجود تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية للمتغير المستقل (معايير الابلاغ المالي) في المتغير التابع (جودة المعلومات المحاسبية) ومن خلال المتغير الوسيط (النظام المحاسبي الموحد) وذلك استناداً إلى قيمة مستوى الدلالة المحسوبة والبالغة (٠,٠١١) ويؤكد ذلك أن قيمة (F) المحسوبة والبالغة (١١٨,٣٨٩) كانت اكبر من قيمتها الجدولية، وبدلالة معامل التحديد المضبوط (R^2) والذي بلغت قيمته (٠,٧٠٣) وهي قيمة تشير الى ان ما نسبته (٧٠%) من

الاستجابة في متغير جودة المعلومات المحاسبية يعود الى الاثر المتتابع لكل من متغير معايير الابلاغ المالي (المستقل) والنظام المحاسبي الموحد (الوسيط)، وان الباقي (٢٩%) يعود الى متغيرات اخرى لم يتضمنها أنموذج البحث الحالي. كما تشير قيمة (B_1) والبالغة (٠,٣٠٦) و(٠,٥٥٤) والتي تعني ان تغيراً مقداره (١) في معايير الابلاغ المالي سيؤدي الى تغير مقداره (٠,٧٠) في جودة المعلومات المحاسبية. ويتبين من قيمة (t) والبالغة (٢,٦٠٣) و(٤,٧٤٧) بانها معنوية وهي أكبر من القيمة الجدولية وبمستوى معنوية (٠,٠٠٠) وهذا يدل على معنوية المتغير. وهذا يحقق الفرضية الرابعة التي تنص "وهذا يحقق الفرضية الرابعة "يوجد تأثير معنوي غير مباشر وذا دلالة احصائية للعلاقة لمتغير معايير الابلاغ المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في جودة المعلومات المحاسبية ومن خلال النظام المحاسبي الموحد".

الجدول (٩): الاثر المباشر وغير المباشر لمعايير الابلاغ المالي في جودة المعلومات المحاسبية

النموذج	B_0	B_1	R	F	T	Sig.
علاقة التأثير المباشر	٠,٩٤٢	٠,٨٠١	٠,٦٣٨	١٧٥,٦٥٥	١٣,٢٥٣	٠,٠٠٠
علاقة التأثير غير المباشر	١,٤٥٠	٠,٣٠٦ ٠,٥٥٩	٠,٧٠٣	١١٨,٣٨٩	٢,٦٠٣ ٤,٧٤٧	٠,٠١١ ٠,٠٠٠

قيمة F الجدولية بدرجات حرية (١، ٩٨) = ٣,٩٣٨

قيمة t الجدولية بدرجة حرية (٩٨) = ١,٦٦١

المصدر: اعداد الباحثون بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS

ان التأثير المباشر لمعايير الابلاغ المالي في جودة المعلومات المحاسبية ظهرت بنسبة ٦٣% بينما ظهر التأثير غير المباشر في جودة المعلومات بنسبة ٧٠% عند تضمين النظام المحاسبي الموحد وهذا يشير الى ان النظام المحاسبي الموحد يلعب دور وسيط في العلاقة بين معايير الابلاغ المالي وجودة المعلومات المحاسبية وكا هو موضح بالجدول (٩)، وبهذا تقبل الفرضية الرابعة و التي تنص على أنه "يوجد تاثير معنوي وذا دلالة احصائية للعلاقة بين متغيري معايير الابلاغ المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم والنظام المحاسبي الموحد في جودة المعلومات المحاسبية "

٧. الاستنتاجات والتوصيات

٧-١. الاستنتاجات:

- ❖ تبين ان هناك أثر تتابعي لكل من معايير الابلاغ المالي للمنشات الصغيرة والمتوسطة الحجم كمتغير مستقل والنظام المحاسبي الموحد كمتغير وسيط في جودة المعلومات المحاسبية.
- ❖ تبين أن هناك علاقة ارتباط احصائية موجبة ذات دلالة معنوية بين معايير الابلاغ المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم كمتغير مستقل وتطبيقات النظام المحاسبي الموحد كمتغير وسيط واشارة الى قوة العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير الوسيط في العينة المبحوثة.
- ❖ توجد علاقة ارتباط معنوي وذات دلالة احصائية لمعايير الابلاغ المالي الدولي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم مع جودة المعلومات المحاسبية.
- ❖ هناك فروقات بين كل من معايير الابلاغ المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم وبين تطبيقات النظام المحاسبي من حيث المجال والمفاهيم ومتطلبات القياس والافصاح.

- ان النظام المحاسبي الموحد بعيد كل البعد عن متطلبات اعداد القوائم المالية الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم اذ اصبحت القوائم المالية مجرد جداول احصائية يتم الاعتماد عليها في اعداد الحسابات القومية.

٧-٢. التوصيات:

- ان تبني متطلبات معايير الابلاغ المالي للمنشأت الصغيرة والمتوسطة الحجم أو تكييف النظام المحاسبي الموحد حسب تلك المتطلبات سوف يدعم الاستثمار في تلك المنشآت.
- ضرورة قيام مجلس القواعد المحاسبية العراقية بأصدار قواعد محاسبية تتلائم مع طبيعة المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم.
- ضرورة عقد ندوات ومؤتمرات بهدف التوعية بمعايير الابلاغ المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم.
- على مراقبي الحسابات القيام بدورهم في توعية المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم بمعايير الابلاغ المالي الخاصة بهم.
- ضررة اجراء دراسات مماثلة حول دور معايير الابلاغ المالي للمنشأت الصغير والمتوسطة الحجم وانعكاسها على جذب الاستثمارات.

المصادر

اولاً. المصادر العربية:

١. حكومة اقليم كوردستان العراق، وزارة التخطيط خطة التنمية الاستراتيجية لاقليم كوردستان للسنوات ٢٠١٢-٢٠١٦، اربيل، ٢٠١١.

٢. عفاف ابوزر، (٢٠٠٨)، التغييرات المحاسبية والتشريعية والدولية والعالمية في ظل اتساع النظرة إلى المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم ومتناهية الصغر، المؤتمر العلمي المهني الدولي الثامن، جمعية المحاسبيين القانونيين الأردنيين، عمان، الأردن.

٣. أيناس عبدالله حسن علي، (١٩٩٩)، التوحيد المحاسبي والتحيز الوظيفي المحاسبية، رسالة ماجستير، جامعة الموصل، كلية الأدارة الاقتصاد.

٤. بوهرين فتيحة، (٢٠١٢)، الإبداع المحاسبي من خلال معايير المحاسبة الدولية، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول الإبداع والتغيير التنظيمي حول المنظمات الحديثة، جامعة البليدة،

٥. جمعة حميدات، (٢٠٠٨)، مقارنة معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية مع معايير الابلاغ المالي المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، المؤتمر العلمي المهني الدولي الثامن للفترة من ١٨-١٩ تشرين الأول، جمعية المحاسبيين القانونيين الأردنيين، عمان، الأردن.

٦. جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، (٢٠٠٩)، المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم.

٧. بلال محمد داوود الحجيات، (٢٠١٠)، الموضوعية في القياس والتوصيل المحاسبي دراسة انتقادية للنظام المحاسبي الموحد، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل.

٨. سابا نعيم خوري، (٢٠٠٨)، المنشآت الخاصة ومدققو حساباتها -الاستراتيجية والأهداف-، المؤتمر العلمي المهني الدولي الثامن للفترة من 18-19 تشرين الأول، جمعية المحاسبيين القانونيين الأردنيين، عمان، الأردن.

٩. ديوان الرقابة المالية، (٢٠١١)، النظام المحاسبي الموحد، الدار العربية للطباعة، بغداد، العراق.

١٠. ريتشاد شرويد وآخرون، (٢٠٠٦)، نظرية المحاسبة، تعريب د. خالد علي أحمد، إبراهيم ولد محمد، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية.
١١. زينب عبدالهادي محمد العبايجي، (٢٠١٣)، مدى قابلية المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم للامتثال لمتطلبات المعيار الدولي الخاص بعرض البيانات المالية، رسالة ماجستير، كلية ادارة الاعمال-قسم المحاسبة والتمويل-جامعة الشرق الاوسط.
١٢. محمود محمود السجاعي، (٢٠٠٦)، النظام المحاسبي الموحد في ضوء المعايير المحاسبية، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، كلية التجارة، جامعة المنصورة، مصر
١٣. جمال عبد الواسع الشرعبي، عبدالله غالب، (٢٠٠٢)، تقويم النظام المحاسبي الموحد لمؤسسات وشركات القطاع العام والمختلط في الجمهورية اليمنية، رسالة ماجستير، جامعة الموصل، كلية الادارة والاقتصاد.
١٤. خليل الشماع، (٢٠١٠)، تعريف المنشأة الصغيرة، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، مجلد الثامن عشر، العدد الأول.
١٥. سحنون سمير، بونوة شعيب، (٢٠٠٦)، الملتقى الدولي، متطلبات تأهيل المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، ابريل.
١٦. هيثم السعافين، (٢٠٠٨)، قراءة في معايير التقارير المالية الدولية القادمة للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم، المؤتمر العلمي المهني الدولي، جمعية المحاسبيين القانونيين الأردنيين، عمان، الأردن.
١٧. معتز امين السعيد، محمد سليم العيسى، محمد نور الصمادي، (٢٠١٣)، أثر تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية على جودة المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية للشركات الاستثمارية المدرجه في سوق عمان المالي، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، العدد الاول، المجلد ٥٠، الاسكندرية، مصر.
١٨. زاهرة سواد، (٢٠١١)، محاسبة المنشآت العامة والخاصة، دار الراية للنش.
١٩. داوود صبح، (٢٠٠٨)، الاعتبارات والإجراءات الخاصة لتدقيق المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، المؤتمر العلمي المهني الدولي الثامن للفترة من ١٨-١٩ تشرين الأول، جمعية المحاسبيين القانونيين الأردنيين، عمان، الأردن.
٢٠. صلاح الدين احمد محمد امين، محمد سلمان محمد، محمد بدوي القاضي، (٢٠١٦)، تقييم تجربة اقليم كوردستان العراق في دعم المشروعات الصغيرة.
٢١. نائل عدس، (٢٠٠٨)، بين المحاسبة والتدقيق والدور الاقتصادي الإرشادات الخاصة في تدقيق المنشآت الصغيرة، المؤتمر العلمي المهني الدولي الثامن للفترة من ١٨-١٩ تشرين الأول، جمعية المحاسبيين القانونيين الأردنيين، عمان، الأردن.
٢٢. حاتم القواسمي، (٢٠٠٨)، الاعتبارات الواجب مراعاتها عند المحاسبة للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم وفقًا للمعايير الدولية للتقارير المالية، المؤتمر العلمي المهني، جمعية المحاسبيين القانونيين الأردنيين، عمان، الأردن.
٢٣. مرقس ابراهيم مسعد، (١٩٨٥)، المفاهيم الاساسية للنظام المحاسبي الموحد في العراق، مجلد البحوث الاقتصادية والادارية، العدد ٢، جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد؟

٢٤. طالب الواعظ، رزاق نور عمران، (١٩٩٠)، النظام المحاسبي الموحد وتطبيقاته في الوحدات الاقتصادية، وزارة التعليم العالي هيئة المعاهد الفنية، مطبعة جامعة الموصل.
٢٥. وريا برهان احمد، غازي عثمان محمود، (٢٠٠٩)، امكانية تطوير النظام المحاسبي الموحد المطبق في المصارف العراقية في ضوء المعايير المحاسبية الدولية، تنمية الرافدين مجلد ٣١ العدد ٩٥، جامعة الموصل كلية الادارة والاقتصاد.
٢٦. جمال علي محمد يوسف، (٢٠١٤)، محددات التوافق بين معايير المحاسبة السعودية ومعايير التقارير المالية الدولية، مؤتمر كلية ادارة الاعمال -جامعة التعاون لدول الخليج العربي.

ثانياً. المصادر الأجنبية:

1. Gilbert gelard: IFRS pour PME, éditions Francis lefebvre, France, 2009.
2. Greenstone, M. and Paul,O. (2006), Mandated disclosure, Stock retums and the 1964 Securities Acts Amendment, Quarterly Journal of Economics, Vol ،١٢No 2, pp399-460.
3. Kieso, Donald Kieso & Weygandt, Jerry J Intermediate Accounting IFRS EDITION, John Wiley & Sons, 2nd Ed، 2016.
4. Erick Rading Outa. (2013).IFRS Adoption Around The World Around The World: Has it Worked?.Journal of Corporate Accounting & Finance, September/October.35-43.

جامعة دهوك
كلية الإدارة والاقتصاد
قسم المحاسبة

م/استمارة استبيان

السيد الفاضل/ السيدة الفاضلة:

نقدم لكم استمارة الاستبيان هذه والخاصة بالبحث الموسومة بـ (**تكييف تطبيقات النظام المحاسبي الموحد العراقي مع معايير المحاسبة للمنشأت الصغيرة والمتوسطة الحجم وانعكاسها على جودة المعلومات المحاسبية**) دراسة ميدانية لعينة من المنشأت الصغيرة والمتوسطة الحجم في محافظة دهوك والتي تعد جزء من متطلبات إعداد البحث في المحاسبة، حيث تعد الاستمارة التي بين أيديكم مقياسا اعتمد عليه لأغراض البحث العلمي، وان تفضلكم بالإجابة الصحيحة والمناسبة على أسئلة الاستبانة يساهم وبشكل كبير في الحصول على نتائج دقيقة بما يخدم تحقيق أهداف البحث.

ملاحظة:

- ❖ تكون الإجابة حصرا لأغراض البحث العلمي ودون الضرورة لذكر الاسم.
- ❖ يرجى الإجابة على جميع الأسئلة مع الرجاء عدم ترك أي سؤال لان ذلك يعني عدم صلاحية الاستمارة للتحليل والقياس.
- ❖ يرجى وضع علامة (صـــح) في الحقل الذي تراه مناسبا ويمثل وجهة نظرك الخاصة.

مع الشكر والتقدير لحسن تعاونكم.....

(الرجاء وضع علامة) √ (في المربع الذي يعكس الممارسة الفعلية لمنشآتكم).

أولاً. محور المعلومات العامة:

١. عدد العاملين بالمنشأة ( )

٢. طبيعة نشاط المنشأة: أ. صناعي ( ) ب. تجاري ( ) .ج . خدمي ( ) د . زراعي ( )

٣. نوع النظام المحاسبي المستخدم في الشركة:

أ. النظام الموضوع بواسطة المحاسب ( )

ب.لا يوجد نظام محاسبي ( )

ج. نظام مصمم خصيصا للمنشأة ( )

٤. المؤهل العلمي للذي يقوم بوظيفة المحاسب: (أ. ثانوي) (ب. دبلوم) (ج. بكالوريوس) (د. ماجستير)

٥. سنوات الخبرة للذي يقوم بوظيفة المحاسب:

أ. أقل من ٥ سنوات ( )

ب.أقل من ٥-١٠ سنوات ( )

ج. اكثر من ١٠ سنوات ( )

ثانياً. محور المتغير المستقل (المنشات الصغيرة والمتوسطة الحجم ومعاييرها الدولية):

	العبارات	اتفق بشدة	اتفق	غير متأكد	لا اتفق	لا اتفق بشدة
١	ضرورة وجود نظام محاسبي يتلاءم مع طبيعة المنشأة.					
٢	لايوجد نظام محاسبي موحد مستخدم في المنشأة.					
٣	الدفاتر المستخدمة في المنشأة هي دفاتر محاسبية.					
٤	يتم إعداد التقارير المحاسبية في المنشأة.					
٥	المعايير المستخدمة في إعداد التقارير المالية هي معايير خاصة من ادارة المنشأة.					
٦	وجود إلمام بمعايير الابلاغ المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في المنشأة.					
٧	يتم استخدام معايير الابلاغ المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في المنشأة.					
٨	عدم وجود الالزام بتطبيق معايير الابلاغ المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم.					
٩	يتم اعداد التقارير المالية لمستخدم معين.					
١٠	تطبيق معايير الابلاغ المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم يسهم في تحسين جودة المعلومات المحاسبية.					

ثالثاً. محور المتغير المعتمد الاول (تطبيقات النظام المحاسبي الموحد):

	العبارات	اتفق بشدة	اتفق	غير متأكد	لا اتفق	لا اتفق بشدة
١	ان القياس والافصاح عن الايرادات وفقا للنظام المحاسبي الموحد لا يتلاءم مع طبيعة عمل المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم.					
٢	ان القياس والافصاح عن الموجودات وفقا للنظام المحاسبي الموحد لا يتلاءم مع طبيعة عمل المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم.					

	العبارات	اتفق بشدة	اتفق	غير متأكد	لا اتفق	لا اتفق بشدة
٣	ان القياس والافصاح عن المطلوبات وفقا للنظام المحاسبي الموحد لا يتلاءم مع طبيعة عمل المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم.					
٤	ان القياس والافصاح عن حقوق الملكية وفقا للنظام المحاسبي الموحد لا يتلاءم مع طبيعة عمل المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم.					
٥	ان القياس والافصاح عن المصروفات وفقا للنظام المحاسبي الموحد لا يتلاءم مع طبيعة عمل المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم.					
٦	وجود تباين بين المفاهيم المحاسبية للنظام المحاسبي الموحد والمفاهيم المحاسبية وفقا لمعايير الابلاغ المالي للمنشاة الصغيرة والمتوسطة الحجم.					
٧	ان القوائم المالية للنظام المحاسبي الموحد لا يتلاءم طبيعية عمل المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم.					
٨	ان تطبيقات النظام المحاسبي الموحد لا يسهم في تحسين جودة المعلومات المحاسبية لتلك المنشآت.					

رابعاً. محور المتغير المعتمد الثاني (جودة المعلومات المحاسبية):

	العبارات	اتفق بشدة	اتفق	غير متأكد	لا اتفق	لا اتفق بشدة
١	المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية ملائمة في اتخاذ القرار.					
٢	للمعلومات المحاسبية قدرة تنبؤية وتؤدي الى تعزيز توقعاته الحالية.					
٣	تقدم المعلومات المحاسبية للمستخدمين في التوقيت المناسب.					
٤	تمتلك المعلومات المحاسبية قيمة استرجاعية اي التغذية العكسية.					
٥	تتصف المعلومات المحاسبية بجودة عالية للمعلومات والظواهر المراد التقدير عنها.					
٦	المعلومات المحاسبية تتصف بالحياد وعدم الانحياز لجهة على حساب جهة أخرى.					
٧	تمتاز المعلومات المحاسبية بالثبات في اتباع المبادئ والطرق المحاسبية.					
٨	المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية لها قابلية الفهم.					
٩	المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية شاملة وتلبي حاجة المستخدم.					
١٠	تتصف المعلومات المحاسبية بالقابلية للمقارنة.					